

## قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠

بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق  
من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب إضافية أو علاوات خاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدره

### ( المادة الأولى )

يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون  
من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام  
للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافي أو علاوة خاصة ، إذا كان الصرف  
قد تم تنفيذًا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي  
لتنظيم والإدارة ، ثم ألغى الحكم أو عدل عن الفتوى أو الرأى .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة  
السابقة، التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها .

### ( المادة الثانية )

لا يترتب على العمل بأحكام هذا القانون رد ماسبق تحصيله من المبالغ المشار إليها  
في المادة السابقة .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠٠٠ م) .